

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الإستثنائية الأولى للجهاز الرئاسي

8-7 ديسمبر / كانون الأول 2021

استجابة الأمانة على النقاط المرفوعة بخصوص البند 3 من جدول الأعمال والوثائق ذات الصلة: IT / GB-Sp1 / 21/3 ، مشروع الميزانية المؤقتة لعام 2022 ، ووثيقة المعلومات الأساسية IT / GB-Sp1 / 21/3 / Inf.1 ، التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية

ردًا على التعليقات والأسئلة التي طرحتها كند، على غرار اليابان (فيما يتعلق بالفقرة 10 من الوثيقة IT / GB-Sp1 / 21/3 المشار إليها)، تؤكد اللائحة المالية للمعاهدة الدولية، بموجب المادة 5 (تدبير الأموال) على ما يلي:

1-5 تتألف أموال المعاهدة من:

(ح) رصيد المساهمات الطوعية غير المخصصة المرّحل من فترات مالية سابقة

ومن ثم، فإن الأمانة ملزمة بمراعاة أي أموال متاحة وغير منفقة في إعداد الميزانيات اللاحقة. على الرغم من أنه قد يبدو أن الأموال غير المنفقة التي تظهر في نهاية الفترة الحالية متاحة لإدراجها في ميزانية فترة السنتين المقبلة، إلا أن الأمر ليس كذلك حيث يجب أخذ العديد من العوامل الإضافية في الاعتبار:

- يجب أن يغطي الرصيد المتبقي في نهاية عام 2021 تكلفة الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، المقرر عقدها في مايو/آيار 2022 ، نظرًا لأن هذا البند مدرج في الميزانية الحالية للفترة 2020-2021. واستناداً إلى تكاليف الدورات السابقة للجهاز الرئاسي، وباعتبارها أحد أكبر بنود المصروفات في الميزانية، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى الأموال غير المستخدمة على ما يبدو من الفترة الحالية.
- لا يمكن معرفة المستوى النهائي (أو الفعلي) للرصيد غير المستخدم من الفترات السابقة (عام 2021 وما قبله) في الوقت الذي سيتم فيه اعتماد الميزانية المؤقتة (والتمويل ذي الصلة) لعام 2022 التالي.
- لذلك، لا يمكن تخصيص أي رصيد غير مستخدم من الميزانية الإدارية الأساسية المستقبلية) إلا بعد انتهاء الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي والتدقيق في نهاية الفترة المعنية.

وكما أعلن سابقًا، من المقرر عقد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في الفترة من 9 إلى 14 مايو/آيار 2022، في نيودلهي، الهند. إن الأمانة على اتصال دائم بالحكومة المضيفة، وتقوم بتحديث المكتب بانتظام وطلب التوجيه منه، بينما تواصل رصد التطورات ذات الصلة بالترتيبات.

رفعت اليابان عدد من النقاط والأسئلة الأخرى:

فيما يتعلق بالفقرة 8. (باء) من الوثيقة IT / GB-Sp1 / 21/3 : "هل يمكن للأمانة أن تشرح بالتفصيل/تقدم معلومات عن هذه النقطة؟ (على سبيل المثال ، "ما هي النسبة" في المائة من المساهمات التي تُدفع في النصف الثاني من سنة الميزانية، وما إلى ذلك) "

يوضح الجدول أدناه إيرادات الميزانية الإدارية الأساسية (بما في ذلك الإيرادات إلى احتياطي رأس المال العامل والاحتياطي التشغيلي للأطراف الثالثة المستفيدة) على مدى فترة عشر سنوات. ويمكن ملاحظة أن الاتجاه العام هو تلقي مبلغ أكبر في السنة الأولى من فترة السنتين ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حقيقة أن العديد من الأطراف المتعاقدة يدفع الاشتراك الكامل لفترة السنتين في السنة الأولى.

السنة	الميزانية /1	الإيرادات /2	
2021	\$ 5,809,274	\$ 2,280,418	39%
2020		\$ 2,800,555	48%
2019	\$ 5,809,269	\$ 2,697,446	46%
2018		\$ 2,676,843	46%
2017	\$ 5,105,517	\$ 2,015,203	39%
2016		\$ 2,579,212	51%
2015	\$ 4,943,284	\$ 1,667,811	34%
2014		\$ 2,533,500	51%
2013	\$ 4,480,713	\$ 1,343,909	30%
2012		\$ 2,412,108	54%

1 المساهمات الطوعية فقط، دون احتساب مساهمة المنظمة

2 المبالغ الواردة تشمل احتياطي رأس المال العامل و الاحتياطي التشغيلي للأطراف الثالثة المستفيدة والمتأخرات

يوضح الجدول الإيرادات في 31 ديسمبر/كانون الأول من السنة المحددة. ويسد العديد من الأطراف المتعاقدة الاشتراكات الخاصة بها في الجزء الأخير من العام لاعتبارات الميزانية الداخلية. هذه الحقيقة تجعل من الصعب على الأمانة تنظيم اجتماع كبير مثل دورة الجهاز الرئاسي، مع ما يترتب على ذلك من التزام بالموارد حيث تنص القاعدة المالية 1.4 على أنه يجب استلام الأموال في وقت تكبد الالتزام:

"بعد اعتماد الميزانية الإدارية الأساسية، تُعتبر الاعتمادات الخاصة بها، رهناً بالمادة الثالثة -6، بمثابة تفويض للأمين لتحمل الالتزامات وتسديد المدفوعات للأغراض التي أقرت الاعتمادات من أجلها، وذلك ضمن حدود المبالغ التي جرى التصويت عليها، بشرط أن تغطي الالتزامات من المساهمات ذات الصلة المحصلة أو من الأموال المتوافرة في احتياطي رأس المال العامل..."

وبالتالي، من الضروري تلقي الأموال الكافية في الوقت المناسب للتمكن من المضي قدماً في تنظيم دورات الجهاز الرئاسي، و تساهم الأموال المستلمة في السنة الأولى من فترة السنتين (والتي قد تتجاوز الموارد المطلوبة خلال تلك الفترة) في ضمان ذلك.

الأموال المتاحة في جزء الميزانية الإدارية الأساسية الممولة من الاشتراكات الطوعية من الأطراف المتعاقدة محفوظة في صندوق استثماري (MTF / INT / 017 / MUL) ويمكن تحويلها من فترة محاسبية إلى أخرى.

الوثيقة IT / GB-Sp1 / 21/3 ، التعاليق على جدول الاشتراكات الإرشادي

فيما يتعلق بالتعليق الوارد في الحاشية 2/، فإن جدول الاشتراكات للأمم المتحدة، الذي هو الأساس لجدول منظمة الأغذية والزراعة وبالتالي جدول المعاهدة الإرشادي، يتم اعتماده لمدة ثلاث سنوات، بينما تعتمد المنظمة جدولاً لفترة السنتين. وبالتالي، فهذا يعني أنه يمكن استخدام نفس جدول الأمم المتحدة في فترتين ماليتين، وأن بعض البيانات ستكون بالضرورة قديمة بعض الشيء. ومع ذلك، فقد اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة جدول منظمة الأغذية والزراعة لعام 2022-23 على أساس جدول الأمم المتحدة لعام 2019 (كما هو مقترح للمعاهدة)، على النحو التالي:

جدول الاشتراكات للفترة 2022-2023

73 - أخذ المؤتمر علماً بالتوصية الصادرة عن المجلس، في دورته السادسة والسنتين بعد المائة، بأن يُستمد جدول الاشتراكات في المنظمة للفترة 2022-2023 من جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة المعمول به خلال عام 2021

74 - وبناء على ذلك، اعتمد المؤتمر القرار التالي:

إن المؤتمر،

بعد أن أخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة،

وإذ يؤكد أنه يتعين على المنظمة، كما في الماضي، اتباع جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة رهناً بتعديله بما يتناسب وتشكيل العضوية في المنظمة،

1- يقرر أن يستمد جدول الاشتراكات في المنظمة للفترة 2022-2023 مباشرة من جدول الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة المعمول به خلال عام 2021،

2- يعتمد الجدول لغرض استخدامه في عامي 2022 و2023 على النحو الوارد في المرفق زاي بهذا التقرير¹

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرًا لاختلاف عضوية منظمة الأغذية والزراعة وعضوية المعاهدة، يجب إعادة حساب الجدول الإرشادي للمعاهدة وتقسيمه إلى نسبة 100 في المائة كاملة. ثم تقدم الأمانة الجدول الإرشادي للنظر فيه واعتماده من قبل الجهاز الرئاسي. ويترتب على ذلك أن الأمانة لا تستطيع أن تبني حساب جدولها على أي شيء آخر غير جدول الأمم المتحدة / منظمة الأغذية والزراعة المعمول به وقت انعقاد دورة الجهاز الرئاسي.

ما يمكن اعتباره اقتراحًا محتملاً هو إعداد جدول إرشادي منقح، استنادًا إلى جدول الأمم المتحدة للفترة 2022-2024 (الذي من المقرر أن تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2021)، وتقديمه إلى الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في مايو/أيار 2022. وسيحل الجدول "المعدل" محل الجدول الذي سيتم اعتماده في الاجتماع الاستثنائي للجهاز الرئاسي. ويمكن إدراج طلب هذا الجدول المعدل في مشروع القرار الذي سيتم إعداده لدراسته في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل المقترح للحاشية 3 / يشير إلى الجدول الإرشادي المعتمد سابقًا للفترة 2020-2021 وبالتالي لا يجوز تغييره. كما هو مذكور في الوثيقة، يتم عرض جدول 2020-21 لأغراض المقارنة فقط.

تقترح المجموعة الإقليمية الأوروبية إضافة نص، ["يلاحظ أن الأطراف المتعاقدة لم تساهم جميعها في الميزانية الإدارية الأساسية و"]، في بداية الفقرة 3 من مشروع القرار. ونظرًا لكونه بيانًا وقائعيًا مهمًا، فقد يرغب الجهاز الرئاسي في النظر في النص المقترح.

ردًا على الأسئلة التي طرحتها البرازيل، نظرًا للطبيعة المؤقتة لمقترح الميزانية لعام 2022، حيث لا يوجد برنامج عمل معتمد حتى الآن لعام 2022، فإن تقدير تكاليف "باء. الاجتماعات - الهيئات التشريعية" يتم اقتراحها بنسبة خمسين بالمائة من المخصصات الحالية في الميزانية للفترة 2020-2021، دون أي إشارة، في هذه المرحلة، إلى الاجتماعات التي ستُعقد بالفعل في عام 2022. هذا الحكم، مثل باقي البنود الميزانية المؤقتة، يمكن تعديله بناءً على برنامج العمل الذي اعتمده الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، والذي سيتضمن الاجتماعات ذات الصلة للجان الدائمة وأي لجان مخصصة قد يقرر الجهاز الرئاسي دعوتها للاجتماع.

ومع ذلك، ورهناً باعتماد الميزانية المؤقتة، من المتوقع أن تُعقد اجتماعات المكتب واللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد ولجنة الامتثال بسبب الطبيعة المستمرة لولاياتها. وستعتمد مواعيد وطريقة عقد هذه الاجتماعات، بالطبع، على الظروف الوبائية العالمية، وسهولة السفر الدولي والقدرة على عقد اجتماعات بالحضور الفعلي.

¹تقرير الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، متاح على: <https://www.fao.org/3/ng170ar/ng170ar.pdf>